AL-SABAH
الصباح الاقتصادية

No. 4753 | الأحد | 4 جمادى الآخرة 1445 هـ | 17 ديسمبر 2023 م | السنة السادسة عشرة

www.alsabahpress.com Alsabah Media

الحل الأمثل يشترط إلزامية ضبط النفقات العامة وتوليد الدخل من موارد أخرى

«الشال»: الإنتاج والأسعار في السوق النفطي يسيران في اتجاه معاكس لطموحات البلاد

العجز المقدر في الموازنة الحالية يتوقع تراوحه ما بين 4 – 6 مليارات دينار

طغيان الإنفاق الجاري يعني عدم الإنفاق لخلق وظائف لـ25 ألف مواطن قادم سنويا إلى سوق العمل

جملة قيمة تداولات العقود والوكالات انخفضت إلى 288.8 مليون دينار خلال نوفمبر

رسم بياني يوضح نسب توزيع الصفقات العقارية على المحافظات

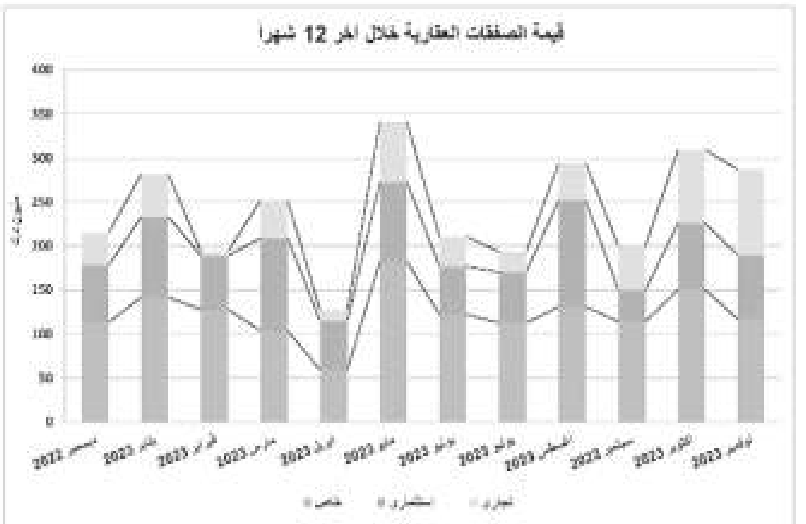

رسم بياني توضيحي لقيمة الصفقات العقارية

ارتفاع المعدل الموزون للفائدة على الودائع 1.9 % على أساس ربع سنوي

أوضح تقرير "الشال" الاقتصادي الأسبوعي أن منظومة "أوبك+" قررت في اجتماعها المنعقد في 30 نوفمبر 2023 تبني خفضاً طوعياً لإنتاجها النفطي بنحو 2.2 مليون برميل يومياً، أي نحو 8.1 % من مجمل إنتاجها، وكان نصيب الكويت من ذلك الخفض نحو 135 ألف برميل يومياً لينخفض نصيبها من الإنتاج من 2.548 مليون برميل يومياً إلى 2.413 مليون برميل يومياً. وخفضت "أوبك+" إنتاجها ثلاث مرات ما بين أغسطس 2022 ونوفمبر 2023 بما مجموعه نحو 3.23 مليون برميل يومياً، إضافة إلى خفض بنحو 1.97 مليون برميل يومياً لدول نفطية خارج "أوبك+"، ليبلغ إجمالي الخفض نحو 5.20 مليون برميل يومياً. وخلال فترة سنة وربع السنة تقريباً، خسرت الكويت من حصة إنتاجها ما مجموعه نحو 398 ألف برميل يومياً، أو نحو 14.2 % من تلك الحصة كما في أغسطس 2022.

وكان غرض "أوبك+" من خفض الإنتاج هو دعم الأسعار، وفي أغسطس من عام 2022 كان معدل سعر برميل النفط الكويتي 104 دولار أمريكي، وفي أول أبريل 2023 كان سعر برميل النفط الكويتي نحو 86.23 دولار أمريكي، وقبل قرار خفض الإنتاج الأخير في 30 نوفمبر الفائت، كان معدل سعر برميل النفط لذلك الشهر، أي شهر نوفمبر، نحو 86.46 دولار أمريكي للبرميل. وبلغ سعر برميل النفط الكويتي في 13 ديسمبر الجاري نحو 74.38 دولار أمريكي، أي أن سعر برميل النفط الكويتي خسر نحو 28.5 % ما بين أغسطس 2022 و13 ديسمبر 2023، وخسر نحو 14.8 % في 13 يوماً أي منذ 30 نوفمبر يوم إعلان خفض الإنتاج الجديد.

ولو حصرنا اهتمامنا على السنة المالية الحالية فقط، نلحظ بأن الكويت فقدت خلال ما مضى منها نحو 9.8 % من حصة إنتاجها، وفقدت نحو 13.7 % من مستوى سعر برميل نفطها ما بين بداية شهر أبريل الفائت و13 ديسمبر الجاري، وما يجب أن نفهمه هو احتمال استمرار سيناريو خفض الإنتاج وانخفاض الأسعار لسنوات لاحقة. ذلك يعني في أبجديات علم الإدارة، أن سلطات اتخاذ القرار في بلد مدمن على النفط ومر بسبع سنوات سابقة من عجز متصل، يفترض أن ينحصر اهتمامها في السيطرة على العوامل التي لها قدرة على التأثير فيها، أي جانبي ضبط النفقات العامة وتوليد الدخل من موارد أخرى، ولا تراهن على الأمل في احتمال سير العوامل الخارجة عن سيطرتها مثل إنتاج وأسعار النفط وفق ما تتمناه.

ما حدث ويحدث حتى الآن في الكويت هو انفلات العوامل التي يفترض أن الإدارة العامة تملك التأثير عليها، أو النفقات العامة، والعمل والعجز عن تنويع مصادر دخلها، والإصرار بالاعتماد كلياً على الحلم والأمل في دعم لن يأتي من عوامل لا تملك أي سيطرة عليها، فالواقع المعاش يجزم بأن الإنتاج والأسعار يسيران في اتجاه معاكس لحلمها. ذلك ما سوف نحاول ترجمته بالأرقام وفق تطورات أوضاع سوق النفط الحالية في فقرة ثانية، لعل وعسى تفيق الإدارة العامة من حلمها وتقدر حجم المخاطر التي تقود البلد إليها، والمخاطر على صغاره تحديداً.

واقع سوق النفط والمخاطر

طال حصة الكويت من إنتاج النفط في السنة المالية الحالية 2023/2024 خفضان كما ذكرنا، الأول في شهر مايو بنحو 128 ألف برميل يومياً، والثاني في شهر نوفمبر الفائت بنحو 135 ألف برميل يومياً، أي ما مجموعه 263 ألف برميل يومياً. وما بين بداية السنة المالية الحالية، أي الأول من أبريل 2023، و13 ديسمبر 2023، انخفض سعر برميل النفط الكويتي من 86.23 دولار أمريكي إلى 74.38 دولار أمريكي، أي فقد نحو 13.7 % من مستواه، أي أصيبت ماليتها العامة بضربة مزدوجة. والكويت البلد الأعلى إدماناً في الاعتماد على النفط الذي يمول نحو 90 % من نفقاتها العامة، هي الدولة الأكثر تضرراً مالياً من أي انخفاض في إيرادات النفط، والعقل والمنطق يفترضان أن إدارتها العامة حالياً في اجتماعات متصلة لبحث تداعيات تلك التطورات وإيجاد حلول لها.

ولكن، ما حدث ويحدث هو معاكس تماماً لمتطلبات العقل والمنطق كما ذكرنا، أي الإمعان في تحميل المالية العامة المنهكة في الأساس بأكثر كثيراً مما تحتمل، والمضي في انفلات النفقات العامة بقوانين ومقترحات صرف منح وعطايا تراوح في حدها الأدنى عند 1.5 مليار دينار كويتي، وقد تصل في حدها الأعلى إلى نحو 7 مليار دينار كويتي وفقاً لمقترحات لجنة الشؤون المالية والاقتصادية في مجلس الأمة، وكلها جارية ومتكررة. ولا بأس من مثال رقمي لما سوف تؤول إليه أحوال المالية العامة في هذه السنة المالية فقط وفق اسقاط على أوضاع سوق النفط الحالية. فسعر التعادل للموازنة الحالية هو 92.9 دولار أمريكي للبرميل وفقاً لوزارة المالية، ولكنه مقدر على مستوى لإنتاج النفط بحدود 2.676 مليون برميل يومياً قبل تخفيض الإنتاج في شهري مايو ونوفمبر، ما يعني أن سعر التعادل الحالي للموازنة أصبح بحدود 104.1 دولار أمريكي. وإن صدق تحليلنا، فالعجز المقدر في الموازنة الحالية سوف يراوح بين 4 – 6 مليار دينار كويتي. وسوف تبلغ نسبة مساهمة الرواتب والأجور والدعوم البالغة 20.896 مليار دينار كويتي نحو 95 % من إجمالي الإيرادات المحتملة والبالغة نحو 21.976 مليار دينار كويتي، وسوف يبلغ نصيب النفقات الجارية نحو 23.797 مليار دينار كويتي أو نحو 108.3 % من إجمالي الإيرادات المحتملة للموازنة. ذلك تحقق نتاج التداعيات في سوق النفط في سنة مالية واحدة، وحدث رغم تصاعد المخاطر الجيوسياسية الداعمة لعلاوة المخاطر على أسعار النفط، والضغوط على الأسعار في ازدياد، والوضع المالي لما بعد السنة المالية الحالية سوف يصبح أسوأ بكثير. فالحاجة إلى مزيد من النفقات بازدياد، والحاجة المحلية هي إلى مزيد من استهلاك النفط بما يخفض من المتاح للتصدير، وتكاليف إنتاج البرميل إلى ارتفاع، إضافة إلى آثار سلبية على مستقبل النفط ناتجة عن حرب شرسة يشنها المستهلكون على الوقود الأحفوري لأسباب بيئية.

معظم دول الجوار والدول النفطية بدأت في التعامل مع حقيقة عدم استدامة ماليتها العامة واعتمادها على النفط أدنى بكثير، ووضعت ضوابط للسيطرة على نمو النفقات العامة، مثال لها مستهدفات استدامة المالية العامة في السعودية في ضبط النفقات العامة حتى عام 2026 المنشورة الأسبوع قبل الفائت. الكويت فقط استعادت سيناريو ما بعد انكسار سوق النفط في خريف عام 2014 وأوصلها إلى استهلاك كل سيولة احتياطيها العام واللجوء للاقتراض من السوق المالي العالمي. والخطر على استدامة المالية العامة في المستقبل القريب حتمي، وطغيان الإنفاق الجاري يعني عدم الإنفاق لخلق وظائف في وقت فيه حاجة إلى توظيف 25 ألف شاب وشابة مواطنة قادمون سنوياً إلى سوق العمل. وحتى صناديق التقاعد المدعومة بشدة من المالية العامة والمثقلة بعجز إكتواري بنحو 24 مليار دينار كويتي، طالها تخريب شراء الولاءات، والخلاف على عجزها هو خلاف حول الوقت، وليس حتميته. والخروج من هذا المأزق، وخطره داهم على استقرار الوطن، لا يحتاج سوى إلى حوار وطني عاقل ومدعوم بإسقاطات رقمية لا تكذب، حوار لا يستثني أحداً، فالموضوع أهم وأخطر بكثير من المكاسب أو الخسائر السياسية.

سوق العقار المحلي

تشير آخر البيانات المتوفرة في وزارة العدل –إدارة التسجيل العقاري والتوثيق– (بعد استبعاد كل من النشاط الحرفي ونظام الشريط الساحلي) إلى انخفاض في سيولة سوق العقار في نوفمبر 2023 مقارنة بسيولة أكتوبر 2023. حيث بلغت جملة قيمة تداولات العقود والوكالات لشهر نوفمبر نحو 288.8 مليون دينار كويتي، وهي قيمة أدنى بما نسبته 7.4– % عن مستوى سيولة شهر أكتوبر 2023 البالغة نحو 311.8 مليون دينار كويتي، وكذلك أدنى بما نسبته 15.9– % مقارنة مع سيولة نوفمبر 2022 عندما بلغت السيولة آنذاك نحو 343.5 مليون دينار كويتي.

وتوزعت تداولات نوفمبر 2023 ما بين نحو 283.3 مليون دينار كويتي عقوداً، ونحو 5.5 مليون دينار كويتي وكالات. وبلغ عدد الصفقات العقارية لهذا الشهر 392 صفقة، توزعت ما بين 381 عقوداً و11 وكالات. وحصدت محافظة الأحمدي أعلى عدد من الصفقات بـ 137 صفقة وممثلة بنحو 34.9 % من إجمالي عدد الصفقات العقارية، تليها محافظة حولي بـ 73 صفقة وتمثل نحو 18.6 %، في حين حظيت محافظة الجهراء على أدنى عدد من الصفقات بـ 24 صفقة ممثلة بنحو 6.1 %.

وبلغت قيمة تداولات نشاط السكن الخاص نحو 117.4 مليون دينار كويتي، منخفضة بنحو 21.8– % مقارنة مع أكتوبر 2023 عندما بلغت نحو 150 مليون دينار كويتي، وانخفضت نسبة مساهمتها إلى نحو 40.6 % من جملة قيمة تداولات العقار مقارنة بما نسبته 48.1 % في أكتوبر. وبلغ المعدل الشهري لقيمة تداولات السكن الخاص خلال آخر 12 شهراً نحو 122.8 مليون دينار كويتي، أي أن قيمة تداولات شهر نوفمبر أدنى بما نسبته 4.4– % مقارنة بالمعدل. وانخفض عدد الصفقات لهذا النشاط إلى 274 صفقة مقارنة بـ 345 صفقة في أكتوبر، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لنشاط السكن الخاص نحو 428 ألف دينار كويتي مقارنة بنحو 435 ألف دينار كويتي في أكتوبر، أي بانخفاض بحدود 1.5– %.

وبلغت قيمة تداولات نشاط السكن الاستثماري نحو 72.3 مليون دينار كويتي، أي بانخفاض بنحو 4.2– % مقارنة بالشهر السابق (أكتوبر 2023) حين بلغت نحو 75.4 مليون دينار كويتي، وارتفعت مساهمتها من جملة السيولة إلى نحو 25.0 % مقارنة بما نسبته 24.2 % في أكتوبر. وبلغ المعدل الشهري لقيمة تداولات نشاط السكن الاستثماري خلال آخر 12 شهراً نحو 73.7 مليون دينار كويتي، أي أن قيمة تداولات شهر نوفمبر أدنى بما نسبته 1.9– % مقارنة بمعدل آخر 12 شهراً. في حين انخفض عدد صفقاته إلى 104 صفقة مقارنة بـ 123 صفقة في أكتوبر، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لنشاط السكن الاستثماري نحو 695 ألف دينار كويتي مقارنة بنحو 613 ألف دينار كويتي في أكتوبر، أي بارتفاع بحدود 13.3 %.

وارتفعت قيمة تداولات النشاط التجاري إلى نحو 97.2 مليون دينار كويتي، أي ارتفعت بنحو 16.2 % مقارنة مع أكتوبر حين بلغت نحو 83.6 مليون دينار كويتي. وارتفعت مساهمته في قيمة التداولات العقارية إلى نحو 33.7 % مقارنة بما نسبته 26.8 % في أكتوبر. وبلغ معدل قيمة تداولات النشاط التجاري خلال آخر 12 شهراً نحو 45.4 مليون دينار كويتي، أي أن قيمة تداولات شهر نوفمبر أعلى بنحو 114.2 % عن متوسط آخر 12 شهراً. وبلغ عدد صفقاته 13 صفقة مقارنة بـ 8 صفقات لشهر أكتوبر، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لشهر نوفمبر نحو 7.5 مليون دينار كويتي مقارنة بمعدل أكتوبر والبالغ نحو 10.5 مليون دينار كويتي، أي بانخفاض بحدود 28.5– %.

كما تمت صفقة واحدة لنشاط المخازن بقيمة 1.96 مليون دينار كويتي خلال نوفمبر مقارنة بصفقة واحدة بقيمة 2.70 مليون دينار كويتي في أكتوبر، أي بانخفاض بنسبة 27.6– %.وعند مقارنة إجمالي تداولات شهر نوفمبر بمثيلتها للشهر نفسه من السنة الفائتة (نوفمبر 2022) نلاحظ أنها حققت انخفاضاً من نحو 343.5 مليون دينار كويتي إلى نحو 288.8 مليون دينار كويتي، أي بما نسبته 15.9– % كما أسلفنا. وشمل الانخفاض سيولة نشاط السكن الخاص بنسبة 45.9– % وسيولة نشاط السكن الاستثماري بنسبة 34.8– %، بينما ارتفعت سيولة النشاط التجاري بنسبة 579.8 % وسيولة نشاط المخازن بنسبة 33.3 %.

مؤشرات نقدية واقتصادية

تذكر النشرة الإحصائية الفصلية (يوليو – سبتمبر 2023) لبنك الكويت المركزي المنشورة على موقعه الإلكتروني، بعض المؤشرات الاقتصادية والنقدية التي تستحق المتابعة وتوثيق تطوراتها. ومن ذلك مثلاً، أن أسعار المستهلك في الربع الثالث من العام الحالي سجلت ارتفاعاً بلغت نسبته 0.6 %، إذ بلغ معدلها نحو 130.4 (سنة 2013 = 100) مرتفعاً من معدل نحو 129.6 في الربع الثاني من عام 2023، ويعزى ذلك إلى غلبة تأثير الارتفاع في أسعار الكساء والملبوسات من معدل نحو 131.9 إلى معدل نحو 133.7 (1.4+ %)، وارتفعت كذلك أسعار الأنشطة الترفيهية والثقافية للفترة ذاتها من معدل نحو 126.9 إلى معدل نحو 127.8 (0.7+ %).

وتشير النشرة إلى استمرار ارتفاع المعدل الموزون للفائدة على الودائع من نحو 2.504 % في الربع الثاني من العام الحالي إلى نحو 2.552 % في الربع الثالث من العام ذاته، أي بنسبة ارتفاع ربع سنوي بلغت نحو 1.9 %. وارتفع المعدل الموزون للفائدة على القروض من نحو 4.854 % إلى نحو 4.934 % للفترة نفسها، أي بنسبة ارتفاع ربع سنوي بلغت نحو 1.6 %.

وبلغ حجم ودائع القطاع الخاص لدى البنوك المحلية نحو 37.418 مليار دينار كويتي، بانخفاض من مستوى 37.831 مليار دينار كويتي في نهاية الربع الثاني، أي بنسبة انخفاض ربع سنوي بلغت نحو 1.1– %. وأخيراً، ارتفعت مطالب البنوك المحلية على القطاع الخاص إلى نحو 44.855 مليار دينار كويتي من نحو 44.725 مليار دينار كويتي في نهاية الربع الثاني، أي بنسبة ارتفاع ربع سنوي بلغت نحو 0.3 %.

الأداء الأسبوعي للبورصة

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي أكثر نشاطاً، حيث ارتفع مؤشر كل من قيمة الأسهم المتداولة، كمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة، وكذلك ارتفعت قيمة المؤشر العام (مؤشر الشال). وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 600.6 نقطة، بارتفاع بلغت قيمته 13.4 نقطة ونسبته 2.3 % عن إقفال الأسبوع الماضي، بينما ظل منخفضاً بنحو 58.0 نقطة أي ما يعادل 8.8 % عن إقفال نهاية عام 2022.

		14/12/2023	07/12/2023	%	2022	%
1	بنك الكويت الوطني	728.8	705.0	3.4	827.1	(11.9)
2	بنك الخليج	245.5	232.9	5.4	267.9	(8.4)
3	البنك التجاري الكويتي	525.5	525.5	0.0	516.0	1.8
4	البنك الأهلي الكويتي	165.2	162.2	1.9	233.9	(29.4)
5	بنك الكويت الدولي	184.6	179.7	2.7	232.0	(20.4)
6	البنك الأهلي المتحد	326.8	321.7	1.6	361.1	(9.6)
7	بنك برقان	251.5	235.5	6.8	295.9	(15.0)
8	بيت التمويل الكويتي	3,264.8	3,195.1	2.2	3,418.2	(4.5)
	[illegible]	720.1	699.9	2.9	794.6	(9.4)
9	[illegible]	114.8	113.3	1.3	129.1	(11.1)
10	[illegible]	903.8	906.8	(0.3)	297.6	203.7
11	[illegible]	302.0	285.6	5.7	298.1	1.3
12	[illegible]	390.9	404.7	(3.4)	387.4	0.9
13	[illegible]	96.9	97.3	(0.4)	114.8	(15.6)
	[illegible]	258.9	258.6	0.1	220.0	17.7
14	[illegible]	99.4	100.5	(1.1)	115.5	(13.9)
15	[illegible]	1,626.8	1,605.1	1.4	880.6	84.7
16	[illegible]	249.6	241.4	3.4	206.1	21.0
17	[illegible]	120.9	124.8	(3.0)	106.6	15.4
	[illegible]	400.8	395.9	1.2	268.7	49.2
18	[illegible]	381.7	397.3	(3.9)	204.1	86.9
19	[illegible]	118.1	119.8	(1.4)	135.0	(11.8)
20	[illegible]	242.3	246.0	(1.5)	458.9	(47.2)
21	[illegible]	1,823.1	1,810.4	0.7	2,175.0	(16.2)
	[illegible]	274.0	278.5	(1.6)	305.2	(10.2)
22	[illegible]	282.9	272.9	3.7	296.6	(4.7)
23	[illegible]	203.5	202.0	0.7	336.1	(39.5)
24	[illegible]	534.8	504.0	6.1	485.6	10.1
	[illegible]	253.5	243.8	4.0	269.2	(5.8)
25	[illegible]	784.6	759.5	3.3	596.5	31.6
26	[illegible]	4,045.6	4,090.3	(1.1)	5,609.6	(27.9)
27	[illegible]	794.0	784.6	1.2	1,018.8	(22.1)
28	[illegible]	32.0	31.1	2.9	45.6	[illegible]
	[illegible]	1,252.4	1,252.7	(0.0)	1,635.0	(23.4)
29	[illegible]	85.0	84.2	1.0	91.7	(7.3)
	[illegible]	435.4	435.2	0.0	437.0	(0.4)
30	[illegible]	669.8	699.0	(4.1)	708.6	(5.5)
	[illegible]	179.8	181.3	(0.8)	181.6	(1.1)
	مؤشر الشال	600.6	587.2	2.3	658.6	(8.8)

جدول مؤشر الشال لـ30 شركة مدرجة في البورصة